This paper is published in Arabic after it was peer reviewed by Arabic Speaking Professors from the Arab World. An intital version of the paper was presented at the 5th AASRC International Conference held at Middle East University in Jordan

حاضنات الأعمال
ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في العراق

د.نغم حسين نعمة
كلية أقتصاديات الأعمال/جامعة النهرين

المقدمة:

أن المشروع الصغير هو النواة الحقيقية لأي تقدم اقتصادي واجتماعي ، فلا يوجد أي شيء يولد كبيراً فكل مشروع يبدأ صغيراً ثم ينجح وينمو ، فإذا نظرنا إلى قصص نجاح الشركات الضخمة العالمية نجد أنها بدأت بفكرة فرد واحد ثم تطورت هذه الفكرة ونجحت ووصلت على مدار سنوات محددة كما هي عليه الآن ، بالإضافة إلى أن معظم اقتصاديات الدول تعتمد على المشاريع الصغيرة حيث تشكل ما نسبته في أي دولة كحد أدنى 80 % ، كما أن للمشاريع الصغيرة أهمية كبيرة في مكافحة البطالة وزيادة دخل الأفراد وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في أي بلد ، ومن هذا المنطلق كان من المهم جداً العمل على الحفاظ على حيوية هذا القطاع.

وكان لابد من البحث عن آلية تساعد في دعم هذه المشاريع من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي. وهنا تأتي آلية عمل حاضنات الأعمال في مقدمة الحلول العملية التي قامت العديد من الدول المتقدمة بتوظيفها نظراً لدرجة فاعليتها في دعم هذا النوع من المشاريع ، وبعد ذلك انطلقت هذه الفكرة إلى الدول النامية. وبذلك تلعب الحاضنات دوراً هاماً بدعم ونمو المشاريع الصغيرة وتطوير وتنمية وتسويق منتجاتها.

منهجية البحث:

أولاً– مشكلة البحث: تتمحور مشكلة هذا البحث حول بيان ما اذا كانت حاضنات الأعمال يمكن أن تُسهم في دعم المشاريع الصغيرة في العراق ، وبالتالي تنمية وتسويق منتجاتها ، وصولاً الى تحقيق النمو الاقتصادي.

لذلك فأن الدراسة الحالية تحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي ستكون بحد ذاتها تحديداً لأبعاد المشكلة ، وهذه التساؤلات هي:

1. ما هو مفهوم حاضنات الأعمال؟ وكيف كانت نشأتها وما اهدافها؟
2. ما هي آلية عمل حاضنات الأعمال وطبيعة ملكيتها وتمويلها؟
3. ما أنواع حاضنات الأعمال وما هي عوامل نجاحها؟
4. ما هو دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي ؟
5. ما هي الفرص المتاحة من حاضنات الأعمال وأهم التحديات التي تواجهها؟
6. هل يمكن للدول النامية ومنها العراق أن تصل بمجتمعاتها الى حالة يمكنها فيها من إبتكار وسائل إنتاج جديدة تساعد في تأمين حاجاته وإحراز مزيد من التقدم والرفاهية ؟

ثانياً– فرضية البحث: "ان حاضنات الأعمال يمكن ان تفضي الى تحقيق مردود ايجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل ، من خلال دعمها للمشاريع الصغيرة ونشوء مؤسسات واعدة كفيلة بخلق فرص عمل تساهم في استيعاب الكثير من العاملين وبالأخص الشباب فهم الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة".

ثالثاً– اهمية البحث: يستمد هذا البحث اهميته من اهمية موضوعه وكالآتي:

1- تعمل حاضنات الأعمال على توليد فرص العمل للشباب الخريجين الجدد من خلال إنشاء المشاريع الخاصة بهم.
2- تقوم حاضنات الأعمال بدعم المشاريع الصغيرة باعتبارها إحدى الوسائل لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة.
3- تساهم حاضنات الأعمال في تقديم الكثير من الخدمات والتي تساعد على تطوير المشاريع الصغيرة ومنها : الخدمات الادارية ، الخدمات الاستشارية ، خدمات تنمية الموارد البشرية ، الخدمات المالية ، الخدمات التسويقية ، الخدمات الفنية ، وخدمات السكرتارية والمعلومات.
4- تعمل حاضنات الأعمال على تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسيع مشروعات قائمة ، فضلاً عن مساعدة أصحاب الإبتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم الى منتجات قابلة للتسويق.
5- إن حاضنات الأعمال هي منظومة متكاملة تَعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج الى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل ، ولذلك يحتاج الى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية.
6- ان المجتمع العربي عامة والعراقي خاصة ينبغي أن يأخذ بالأساليب والمستجدات التقنية الحديثة والملائمة لبيئة وظروف العراق ، والتي من شأنها تعميق ونشر ثقافة التغيير. ومن ضمن هذه الأساليب هي حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة.

رابعاً– اهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الاهداف الآتية:

1- الطرح المعرفي لماهية حاضنات الأعمال واهدافها والفرص التي يمكن أن تقدمها بوصفها أحدى الأساليب الحديثة في دعم وحماية المشروعات الصغيرة.

2- مناقشة وتحليل آلية عمل حاضنات الأعمال وطبيعة ملكيتها وتمويلها.

3- طرح أنواع حاضنات الأعمال والعوامل المؤثرة في نجاحها.

4- تحليل دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي.

5- تحليل الفرص التي تقدمها حاضنات الأعمال وأهم التحديات التي تواجهها.

6- طرح وتحليل تجارب النجاح العالمية والعربية في مجال أستحداث حاضنات الأعمال ودورها في دعم مشاريع الأعمال الصغيرة.

خامساً- بيئة البحث: تناول البحث دراسة تجارب مجموعة من الدول العالمية والعربية في تأسيسها لحاضنات الأعمال ودورها في دعم مشاريع الأعمال الصغيرة من خلال توافر إدارة فاعلة لحاضنات الأعمال ، وقد تم التركيز على تجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وماليزيا كتجارب عالمية ، وتجربة جمهورية مصر وتونس والمغرب والأردن كتجارب عربية كونها جديرة بالاهتمام والدراسة ، وقد ركزت بشكل اساس على إدارة الإبتكارات واستثمارها لبناء دولة قوية قادرة وآمنة ، ووضعت الآليات والخطط وحددت الاهداف وعملت على تنفيذها. فقد عملت هذه الدول على استثمار معرفتها وادارتها بالشكل المطلوب ، مما جعلها تصل بمجتمعاتها الى حالة يمكنها فيها من إنتاج الأفكار الخلاقة وابتكار وسائل إنتاج جديدة تساعد في تأمين حاجاته وإحراز مزيد من التقدم والرفاهية.

المطلب الأول- حاضنات الأعمال: المفهوم والنشأة والأهداف:

لقد بدأت العديد من الدول النامية عمليات البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ، ومواجهة سياسات السوق المفتوح التي تنتهجها معظم دول العالم الآن. إذ نجد أن إدارة قطاعات الأعمال بأقتصاديات السوق تؤدي الى توافر عمالة مدربة ينبغي إعادة الاستفادة منها وإدخالها الى أسواق العمل بشكل أو بآخر ، فضلاً عن ارتفاع نسب البطالة سيما بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسب للأعداد الضخمة من الخريجين ، وكذلك ندرة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات. لذا كان ينبغي البحث عن آلية تساعد ليس في خلق فرص عمل جديدة فحسب ، بل أيضاً في دفع وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا. ومن هنا نجد أن آليات عمل حاضنات الأعمال تأتي في مقدمة الحلول العملية التي قامت العديد من الدول الصناعية المتقدمة بتوظيفها.

يرجع مفهوم فكرة احتضان الأعمال أساساً إلى الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم ، من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم ، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يصبح قادرا على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين ،

فالمولود الجديد يحتاج إلى رعاية واهتمام كبيرين في المراحل الأولى من حياته ، كي يستطيع النمو ويكتسب القدرة على العيش والبقاء ، كذلك فأن المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى حضانة ورعاية ، فهي تفتقر إلى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية ، ولذلك فأن العديد من المؤسسات تفشل في مراحل انطلاقها الأولى بسبب عدم توفر آليات الحضانة التي تزودها بمقومات البقاء والنمو (NBIA,2006:12).

وبقصد التقليص من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة ، ظهرت فكرة حاضنات الأعمال ، والتي تهدف أساسا إلى احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد صغير نسبياً ، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية ، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع ، وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها. وإلى جانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية ، يمكن أيضاً أن تقدم الحاضنة المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان وتبعاً لطبيعة المشروعات (الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ،2003: 129).

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubation Association (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد ، وتوفر لهم وسائل الدعم اللازمة (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس ، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات (NBIA, 2006:12) .

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة بهدف أمدادهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق سنة مثلا أو سنتين ، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة (رحيم ، 2003: 168).

ويمكن أيضا تعريف حاضنات الأعمال بأنها بيئة أو إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والإستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في بدء وإدارة وتنمية وتطوير المنشآت الإقتصادية الجديدة الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير وحماية ورعاية ودعم هذه المنشآت ، لمدة محدودة أقل من سنتين في الغالب ولكنها لا تتجاوز الثلاث سنوات ، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصاً أكبر للنجاح ، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض ويتمتع بالإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة (مازي ، 2002: 6).

إذن يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع ، وشبكة من العلاقات والإتصالات ، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لرفع نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها ، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن النمو والاستمرار.

يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تم إقامته في مركز Batavia في نيويورك في عام 1959 ، عندما حولت إحدى العائلات مقر شركتها الذي توقف عن العمل إلى مركز يتم تأجير غرفهُ وما توافر لديهم من مواد وآلات للأفراد الذين يرغبون في إنشاء أعمال خاصة بهم مع تقديم المشورة لهم ، ولقد لاقت هذه الفكرة إعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدءوا بتقليدهم ، وفي عام 1985 أُنشئت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA من أجل العمل على تنظيم هذه الحاضنات ، وهكذا انتشرت الحاضنات في أمريكا وباقي الدول وهناك من أطلق عليها مصطلح صناعة الحاضنات.

وهناك من يرى أن فكرة إنشاء الحاضنات يعود إلى بداية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد والبطالة وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية وبالتالي ظهرت الحاضنة الأولى سنة 1956 (Elena,2002:5). والشكل (1) مراحل التطور للحاضنات.

الشكل (1)

مراحل تطور حاضنات الأعمال

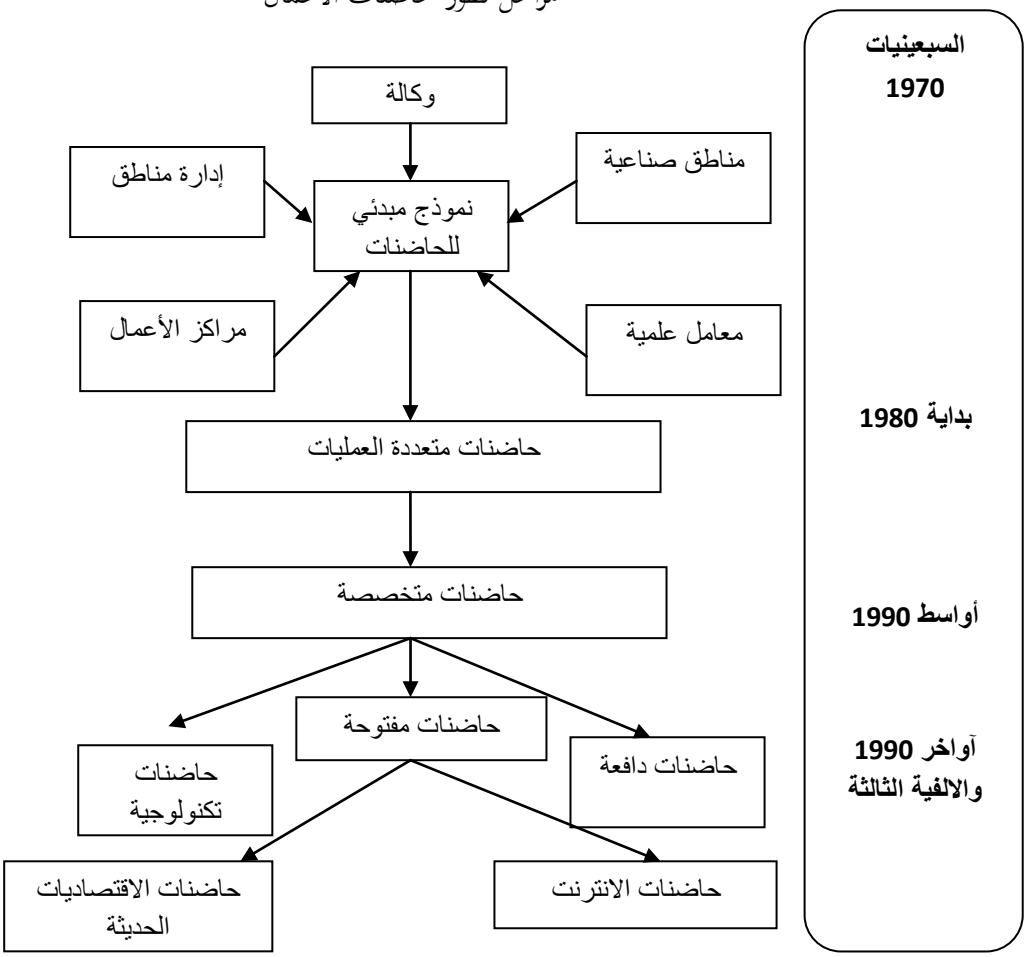

المصدر: الدوري وصالح، 2009: 4

ويتضح من الشكل السابق أن فترة السبعينات لم يكن فيها تطور كبير للحاضنات وكان فيها فقط حاضنات بشكلها الأولي ، وفي فترة التسعينات وأواخر التسعينات ظهرت الحاضنات المتخصصة وحاضنة الأعمال المفتوحة والتي أصبحت تقدم فيها الخدمات عن بعد وخاصة عن طريق الانترنت.

أما بالنسبة للدول العربية فقد ظهرت الحاضنات في منتصف التسعينيات بمساعدة أوروبية ، حيث أقامت مصر أول حاضنة تكنولوجية عام 1998 ، وهي حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية ، وفي نفس السنة أقام المغرب أول حاضنة تحت مسمى فضاء المقاولة (السنوسي و الدويبي، 2003: 110).

أما على المستوى الدولي فأول حاضنة مشروعات تمت إقامتها في اليابان عام 1982 ، وفيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات فقد بدأ فعلياً في عام 1987 ، وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الأمريكية (2003) أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز 3700 حاضنة منها 1000 حاضنة أمريكية ، 2000 حاضنة في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا ، 1700 حاضنة في الدول النامية (عمر، 2007: 94). والشكل (2) يوضح أهم الدول التي لديها برنامج للحاضنات.

الشكل (2)

أهم الدول التي لديها برنامج للحاضنات وعدد الحاضنات العاملة بها

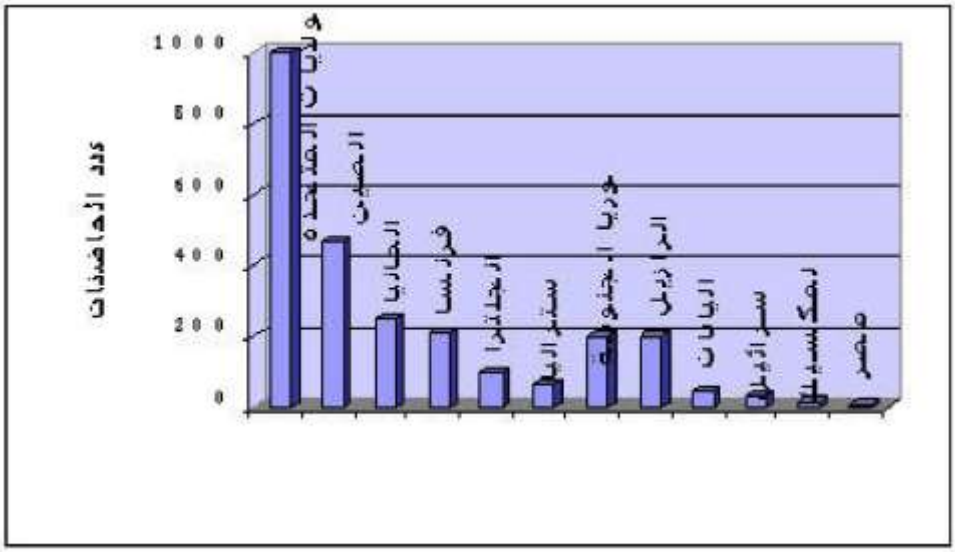

المصدر: درويش، 2005: 79

أما مبررات ظهور حاضنات الأعمال وشيوعها فيرجع إلى زبائنها الذين يتمثلون بالشركات المتوسطة الحجم وفي الأغلب الصغيرة الحجم التي تزداد يوماً بعد يوم في انتشارها وتأثيرها بالتزامن مع انكماش الشركات العملاقة والمتخصصة بالمنتجات والخدمات العسكرية أصلاً وتحولها إلى شركات صغيرة يستفاد من أبحاث مختبراتها ، فهي: (الشبراوي و درويش، 2003: 29).

1. تستحوذ على زيادات في حجم التوظيف العالمي بنسبة 10% منذ العام 1986، وهي توفر الآن أكثر من 40% من إجمالي فرص العمل.
2. مسؤولة عن أكثر من نصف الإنتاج القومي للقطاع الخاص في العالم.
3. تتمتع بمبادرات تقنية عالية المستوى.
4. تسهم بنحو 55% من جميع الابتكارات الدولية.

وقد وسعّت أعمالها اعتماداً على شبكة المعلومات الدولية وبرامج الإنتاجية المكتبية والحواسيب الشخصية والمنزلية.

ومن خلال التعاريف السابقة لحاضنات الأعمال نجد أن الهدف الأساسي لها هو احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو ، وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي نجد أيضا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية ، وتنمية روح المغامرة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد ، وإجمالا يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:(هيكل ،2003: 192).

أولاً– الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة: (OCDE,2007:6)

- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط.
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها.
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة.
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها.
- دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة.
- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة.

ثانياً –الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية: (مازي ، 2002: 29).

- خلق وزيادة فرص العمل ، سيما بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب.
- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات سيما القائمة على التكنولوجيا الحديثة ، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني.
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي.
- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجارياً.
- توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا.

-تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية.

- نقل التقنية من الجامعات ومراكز الأبحاث وتبنيها للأغراض التجارية في المجتمع.

- تنمية روح المخاطرة وثقافة التقاول Entrepreneurship.

- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث بقصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

المطلب الثاني- آلية عمل حاضنات الأعمال وطبيعة ملكيتها وتمويلها:

إن حاضنات الأعمال تعمل على تقديم حزمة من الخدمات للمشاريع وخاصة الصغيرة وهذه الخدمات لا تقدم إلا للأعضاء المنتسبين للحاضنة (يختلف الأمر حسب النظام الداخلي للحاضنة) وقاموا بتقديم طلبات من أجل المساعدة لهذه المؤسسات.

فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكاراً جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة ، وتقوم لجنة متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها ، ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات: من مكان عمل للمؤسسات ، خدمات إدارية استشارية مالية وقانونية ، وغيرها من الخدمات ، والتي تقدم مقابل ايجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة ، وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى ، بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة (الأسكوا ، 2007: 15).

وفيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعده على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن ، وفيما يلي الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات: (الجودر، 2005: 562).

1- أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح.

2- أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشائه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد.

3- تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب.

4- أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو.

5-أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة له.

وبالنسبة لتمويل وطبيعة الملكية فإن حاضنات الأعمال تعتبر من المؤسسات المساندة والتي تهتم بدعم ومساندة ورعاية المبادرين والمبتكرين للمشروعات الصغيرة ، قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وخلق فرص عمل ، وبالتالي فهي تتصدى للمشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة (الشبراوي ،2003: 74).

لذلك فإن طريقة التمويل للحاضنات تختلف باختلاف نوع الحاضنة وأهدافها وكذلك مراحل بدايتها ونهايتها ، وعادة ما تحتاج الحاضنات لاستثمارات كبيرة لأن مدفوعات المنشآت العملية لا يغطي غالباً إلا تكاليف العقار ، لذلك فهي تعتمد على دعم مالي خارجي من هبات دولية أو مساعدات داخلية ، هذا بالإضافة إلى رسوم اشتراكات الأعضاء ، هذا ولا ننسى دعم الحكومة لها نظراً لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني (ابو قحف ،2003: 74). وعلى سبيل المثال حصلت الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكية على تمويل حكومي بهدف تحقيق التمويل الذاتي خلال خمس سنوات ، غير أن بعض الحاضنات تحتاج الى نوع من المعونة أو الكفالة المستمرة ، وهناك حاضنات يمكنها أن تحقق التمويل الذاتي لها. أما إذا لم تصل الحاضنة الى نقطة التعادل أي تساوي الإيرادات والنفقات فيمكن أن يمثل نقص التمويل قيداً كبيراً على تطورها. وفي المملكة المتحدة يعتمد التمويل على مصادر تجارية وعامة ، وكثير من المشروعات القائمة للحاضنات سواء في مرحلة التخطيط أو التطوير تهدف الى تحقيق التمويل الذاتي خلال سنتين أو ثلاث بشرط إلا تكون مثقلة بديون رأسمالية ، ويعتمد شكل الاستثمار المقدم من القطاع الخاص الى الحاضنة على أهداف المستثمرين ، فالجامعات مثلاً تميل الى توفير الاستثمارات في شكل الأرض أو العقار والدعم اللازم خلال السنتين أو الثلاث الأولى قبل وصول الحاضنة لمرحلة التمويل الذاتي. أما الشركات الكبرى فمن المتوقع أن تقدم عقاراً أو تقدم تمويلاً بشروط غير تجارية ، ومن ناحية أخرى يكون استثمار البنوك والشركات العقارية في صورة قروض محددة الأجل بضمان عقار الحاضنة. وفي جمهورية مصر العربية قدم الصندوق الاجتماعي للتنمية دعماً للجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة يقدر بقيمة (250) مليون جنيه مصري لإنشاء وتشغيل حاضنات أعمال بمواقع مختلفة (شلبي ،2002: 15).

أما بخصوص طبيعة الملكية فإننا نلاحظ أنه يوجد حاضنات تعود ملكيتها للحكومة وبعضها لأشخاص أو لشركات ، وسيتضح لدينا من خلال استعراض أنواع حاضنات الأعمال لاحقاً ، ومهما كان نوع الملكية ، فهي تعتبر كلها مشاريع استثمارية تهدف إلى تقديم الدعم للمشاريع. وتشير تجربة مختلف دول العالم والنسبة الكبرى من الحاضنات إلى أن مشروع الحاضنة الأكثر نجاحاً هو الذي يشترك في تمويله والإشراف عليه ودعمه مختلف الهيئات والمؤسسات من القطاع العام والقطاع الخاص: الحكومات المركزية أو ممثليها المحليين ، البلديات ، جمعيات التجار والصناعيين ، الهيئات الحكومية ، الجامعات والهيئات الأهلية (الأسكوا ، 2007: 18).

وتختلف نظرة الصناعات الصغيرة لما يجب أن تكون عليه ملكية حاضنات الأعمال ، فالثقة بالملكية الحكومية على أنها الملاذ الذي تلجأ إليه لحل مشاكلها ، وشكوك البعض الآخر بالملكية الحكومية جراء الروتين الإداري والتحفظ في كشف الخصائص الذاتية لهذه الصناعات أمام الجهات الأخرى ، قد انعكس ذلك في تنوع رغبة الصناعات الصغيرة بنمط ملكية حاضنات الأعمال (البطاط والموسوي ،2007).

ويمكن إيجاز الجهات الداعمة لإنشاء وتمويل والمسؤولة عن آلية عمل حاضنات الأعمال على وفق الآتي: (المزيدي والخضرا ، 2000 :17).

1- جهات تمويلية: يمكن أن تساهم بعض الجهات مثل وزارة المالية والتخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار والغرف التجارية والصناعية ، إذا أنيط بها تمويل البنية التحتية للحاضنة وإقراض منتسبيها وفقاً لآلية معينة.

2- جهات دعم فني: يمكن للجمعيات المهنية أن تساهم بتقييم المشروعات المرشحة للانتساب بالحاضنة ، كما أن الجامعات وهيئة المعاهد الفنية يمكن أن توفر الدعم الفني والإداري والخدمات المساندة للحاضنة بما لديها من موارد بشرية خبيرة بمجال التقنية والإدارة ، فضلاً عن الإمكانيات الكبيرة للمعامل والورش والمختبرات.

3- جهات تسويقية: إن شركات الأعمال يمكن أن تكون السوق المحتمل لمنتجات الحاضنة حيث يتم تصنيع منتجات بديلة لما يتم استيراده من الخارج لصالح هذه الشركات.

4- جهات تنسيقية: إن الغرف التجارية والصناعية والهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة التجارة يمكن لهم أن يحددوا خريطة الاستثمار والمشروعات وشرائح المجتمع الأكثر أولوية بالرعاية والأنتساب للحاضنة ، فضلاً عن توفير الخبرات اللازمة لإنجاح عمل الحاضنة.

المطلب الثالث– أنواع حاضنات الأعمال وعوامل نجاحها:

تختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها ، ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل في مايلي: (OCDE,2007:151).

1- **حاضنات الأعمال العامة General/Mixed-use Incubators**: وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها ، من خلال الإستمرار في تطوير الأعمال المختلفة، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والإبتكار ، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2- حاضنات الأعمال المتخصصة Economic Development Incubators: تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الإقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها ، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها ، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل ، أو لاستقطاب إستثمارات من نوع خاص إليها (عطار ،2008).

3- حاضنات الأعمال التقنية Technology Business Incubators: وتختص بالتكنولوجيا ونشرها ، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والإستشارات الأخرى اللازمة (شلبي ،2002: 33).

بالإضافة إلى الأصناف الرئيسية السابقة ، فإنه يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع أخرى حسب اختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله ، ونذكر من بين هذه الأنواع مايلي: (بوزيان والزياني ،2006: 532).

-**الحاضنة الإقليمية** :وتغطي هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية عن طريق استثمار الطاقات البشرية.

-**الحاضنة الدولية** :تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا ، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.

-**الحاضنة الصناعية** :تنشأ هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة ، حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى الحاضنة.

-**حاضنة القطاع المحدد** :تهدف هذه الحاضنات إلى خدمة قطاع محدد مثل صناعة البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين في النشاط المراد التركيز عليه.

-**الحاضنة البحثية** :تنشأ هذه الحاضنات داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير ، وتهدف إلى تطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين بالإستفادة من الورش والمختبرات الموجودة بالجامعة أو مركز البحث العلمي.

-**الحاضنة الإفتراضية** :وهي حاضنات بدون جدران ، وتقدم هذه الحاضنات جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء أو الأماكن ، وتعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية والصناعية مثالاً على هذا النوع من الحاضنات.

-**حاضنات الإنترنت** :وهي مؤسسات تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الإنترنت ، وتعود ريادة حاضنات الإنترنت إلى ديفيد ويثرول الذي أسس حاضنة Idéal LAB سنة 1995 وبيل غروس الذي أسس حاضنة CMGI سنة 1996.

ويعتمد نجاح حاضنات الأعمال التقنية في تحقيق الأهداف المرجوة منها على عدة عوامل نذكر من بينها: (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، 2008: 10).

1-كفاءة مدير الحاضنة وقدرته على إدارتها بشكل فعال ، فنجاح الحاضنة والمشروعات الملتحقة بها يتوقف إلى حد كبير على صفات وأداء مدير الحاضنة ، ومدى ارتباطه بالمؤسسات المحتضنة.

2- ترابط الحاضنة مع المجتمع المحيط ومدى الدعم والتشجيع الذي تتلقاه من مختلف الهيئات والمؤسسات، سواء العامة أو الخاصة.

3- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وإمكانات توسعها المستقبلية.

4- الحصول على التمويل المناسب في أسرع وقت وبأقل تكلفة.

5-خلق صور ذهنية للنجاح يعتبر عاملاً جوهرياً في تنمية الحاضنة ، ويساعد على سرعة إندماج الحاضنة في المجتمع أو المنطقة المحيطة ، وسهولة اجتذاب الموارد والشركاء ، ومساعدة المشروعات الصغيرة على كسب المصداقية واجتذاب مشروعات جديدة.

6- قوة شبكات الأعمال ومدى ارتباط الحاضنات بالشركات الكبيرة.

7-خلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة تسود فيها روح التعاون والصداقة بين المشروعات المختلفة. فضلاً عن أهمية توافر الوعي من قبل المقاولين الصغار بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات ثقافة تكنولوجية.

8-إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة.

9- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.

10- اختيار مكان جيد أو قريب من المراكز الجامعية و المعاهد لامكانية تطويره.

11-إلتزام الأطراف المعنية كافة ، من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

12-إقامة تحالفات بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي لتوفير الموارد اللازمة واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.

المطلب الربع- دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي:

تلعب حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي ، من خلال كونها وسيلة لدعم المشاريع الجديدة ، حيث أثبتت نجاحاً كبيراً في رفع نسب نجاح هذه المشاريع الناشئة. وقد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات الى أن معدلات النجاح والنمو للمشاريع الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت الى (88%) مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشاريع بصفة عامة. ومن بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها الآتي: (الشبراوي ،2003: 75-77).

1- تشجيع خلق وتنمية المشاريع الصغيرة الجديدة: إن دعم المشاريع الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى للحاضنات ، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والاداري والتسويقي ، ورعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البدء والنمو ، وتسهيل بدء المشروع ، والتوصل الى شبكة دعم مجتمعي ، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للإختبارات والقياس لخدمة المشاريع داخل وخارج الحاضنة. ويمكن للحاضنات تقديم هذه الخدمات للمشاريع التي تنفذ بداخلها أو تلك المنتسبة إليها من خارج الحاضنة. وكذلك تُقيم الحاضنة خدمات للمشاريع المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بها ، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها ، وايضاً من خلال تبني المشاريع القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث العلمية والعمل على تغذية المشاريع الصغيرة الوليدة في موقعها.

2- تنمية المجتمع المحلي: تنمية وتنشيط المجتمع المحلي المحيط بالحاضنة ، من حيث تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها وإقامة مشاريع في مجالات تنمية هذا المجتمع المحيط وجعل الحاضنة نواة تنمية أقليمية ومحلية ، ومركز لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب والراغبين في الإلتحاق بسوق العمل. وفي دراسة عن التأثيرات التي نتجت عن إقامة الحاضنات التكنولوجية في البرازيل ، وخاصة تقييم الأثر الاجتماعي ودورها في تنمية المجتمع ونوعية رجال الأعمال الذين تخرجوا من الحاضنات والتي يرجع تاريخ إنشاء أول حاضنة فيها الى عام 1984 ، حيث توضح الدراسة التي أُجريت على (62) حاضنة ، وهي الحاضنات العاملة فعلياً في البرازيل ، أن الشركات المقامة داخل الحاضنات ينقسم أصحابها من حيث النشأة الى أربعة أقسام: (33%) من هذه المشاريع أقامها أفراد تركوا شركات القطاع الحكومي ، (33%) من هذه المشاريع أقامها أعضاء هيئة التدريس وطلاب عاملون في الجامعات. و (17%) من هذه المشاريع أقامها أفراد خرجوا من القطاع الخاص البرازيلي. و(17%) من هذه المشاريع أقامها أفراد جاءوا من الشركات التي رعتها واحتضنتها الحاضنات من قبل وتركوها لإقامة مشروعات خاصة بهم. من خلال هذه الاحصائيات يمكن أستخلاص الدور التنموي الحيوي الذي تقوم به الحاضنات ، من حيث الإسراع بدمج وإعادة إدخال الأفراد في مشاريع من خلال تأثيرها كعامل مساعد وحافز لإقامة المشاريع ، وخاصة تلك المشاريع المبنية على التكنولوجية العالية (المشري ،2011: 72).

3- دعم التنمية الاقتصادية: تستطيع الحاضنة تمكين المنطقة التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة ، بالإضافة الى تحقيق معدلات نمو عالية للمشاريع المشتركة بالحاضنة ، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشاريع الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع ، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها أحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع ، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم ، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير

والتوريدات ، وكلها عمليات تدُر موارد مالية على ميزانيات الدول وتخدم من ثم المجتمع. ونذكر مثالاً على هذه التنمية الاقتصادية للمجتمعات ، تجربة ولاية ميريلاند الأمريكية ، حيث أقامت الولاية شبكة من الحاضنات تتكون من (6) حاضنات مختلفة التخصصات ، بدأ العمل في أحدثها في كانون الأول عام 2000 وبعد أقل من عام على بدأ تشغيل هذه الشبكة ، كانت المشاريع التي تمت إقامتها من خلال هذه الحاضنات قد أدت الى إضافة مبلغ قدره (96) مليون دولار أمريكي الى خزانة الضرائب في الولاية. وتقدر القيمة الكلية لفرص العمل التي تستطيع أن تخلقها هذه الشبكة حوالي (2400) فرصة عمل جديدة ودائمة للموطنين داخل الولاية (المشري ،2011: 73).

4- دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية: تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية ، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير الى مرحلة التنفيذ ، من خلال إقامة مشروع صغير ، وتعظم بذلك دور المشروعات الصغيرة التكنولوجية كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيراً عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية ، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات ، ومثال على ذلك إقامة حاضنات المشاريع المتخصصة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنشيط قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأحد المناطق. وتذكر الاحصائيات أن (27%) من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد ، بينما تصل هذه النسبة في الصين الى أكثر من (95%) فالحاضنة تلعب الدور المحوري كقناة ربط بين الصناعة والبحث العلمي (الشبراوي ،2003: 77).

الشكل (3)

العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية والجامعات ومراكز البحوث والصناعة

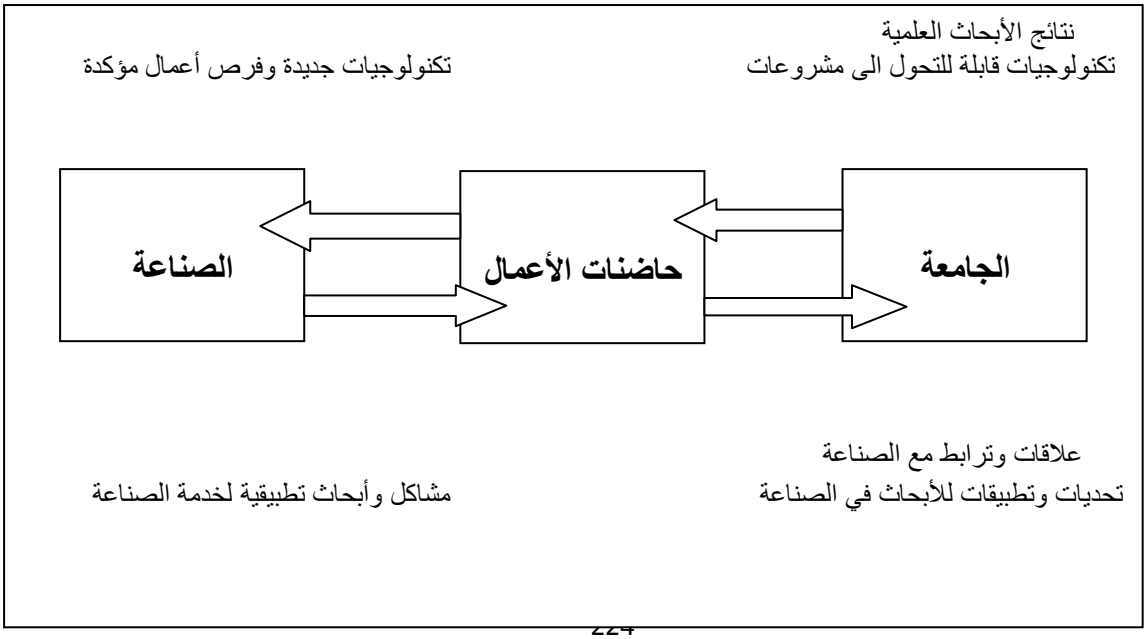

Source: Crehan, 2002: 87

5- دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل: تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات الأعمال في أي مجتمع ، بالإضافة الى العمل على خلق فرص عمل دائمة وغير دائمة ومباشرة وغير مباشرة من خلال الشركات التي تساعد الحاضنات في إقامتها وتنميتها. وتشير الأحصائيات أن (75%) من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1979 نتجت عن (10%) من المؤسسات الصغيرة ، ومثال آخر يوضح أنه قد تم خلق (26) ألف فرصة عمل جديدة من خلال (78) حاضنة مشاريع فقط في دول مثل جمهورية التشيك واستطاع برنامج حاضنات المشاريع في خلق (440) شركة ومؤسسة جديدة ناجحة (الشبراوي ،2003: 78).

6- العمل على حل مشكلة محددة: قامت عدة دول حديثاً بتوظيف حاضنات الأعمال في مجابهة مشكلات أقتصادية أو صناعية أو اجتماعية محددة ، وتذكر Barbara Harley المديرة التنفيذية للجمعية الأمريكية للحاضنات NBIA أن حاضنات الأعمال المتوسطة يمكن أن تستخدم كي تساهم في حل مشكلة محددة مثل مشكلة فقدان عدد كبير من الوظائف في حالة إغلاق أو تغير نشاط شركات ضخمة (تظهر هذه المشكلة بوضوح أثناء عمليات خصخصة القطاع المملوك للدولة مثلاً) ، وتجدر الإشارة هنا الى مثالاً قريباً على ذلك وهو انهيار شركة الطاقة الأمريكية الشهيرة (إنرون) والذي أدى الى فقدان اكثر من (30) ألف وظيفة في أقل من شهر واحد. هذه المشكلة لا تظهر فقط عند إغلاق مصنع أو شركة ، ولكن أيضاً عند إغلاق قاعدة عسكرية أو وجود وحدات إدارية غير مستغلة ، أو أفول أحد المناطق الصناعية وهبوط النشاط التصنيعي او التجاري بها ، ومحاولة إحياء هذه المناطق من خلال خلق مشروعات جديدة تنتج عن وجود هذه الحاضنات. فقد ساهمت حاضنات الأعمال في حل مشكلة محددة ، عندما أقامت هيئة اليونيدو بالتعاون مع الحكومة الباكستانية أحد التجارب الرائدة في مجال الحاضنات ، حيث تمت إقامة حاضنة خاصة بالضباط والعسكريين الذين تتم إحالتهم الى التقاعد ، حيث تهدف الحاضنة الى استيعاب هؤلاء الضباط ويتم تدريبهم على المهارات الأساسية لإدارة المشروعات وتشجيعهم على إقامة شركات جديدة يوظفون فيها خبراتهم. وقد تقدم لها حوالي (130) شخصاً للتدريب وقام (24) منهم فعلاً بالبدء في إقامة مشروعات جديدة بالحاضنة (دردیره ،2007: 74-75).

المطلب الخامس- الفرص التي تقدمها حاضنات الأعمال وأهم التحديات التي تواجهها:

تقوم حاضنات الأعمال بتقديم وتوفير الكثير من الفرص والمتعلقة بتسهيل وصول المنشآت المنتسبة لها إلى مصادر التمويل المختلفة (المساهمين ، المصارف ، صناديق وشركات التمويل المتخصصة ، المنظمات

الدولية والوطنية) مع مساعدا في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت ، ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت موفرة بذلك مصادر دخل مستقبلية كنتيجة لنمو المنشآت التي تشارك فيها (بوزيان والزياني ،2006: 534).

ويمكن للمنشآت المنتسبة للحاضنات التقنية المرتبطة بالجامعات تخفيض التمويل اللازم لها بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المنشآت مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراعات المملوكة لهذه الجامعات. وتوفير الخدمات القانونية المختلفة التي تحتاج إليها المنشآت المنتسبة لها سواء ما يتعلق منها بتأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص أو ما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات ، ويمكن للحاضنات تخفيض التكلفة العالية المرتبطة بتوفير الخدمات القانونية إلى المنشآت المنتسبة لها وذلك بتوحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديمها بصفة دائمة وجماعية ، ومن المؤكد أن حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع عملية جوهرية في مساعدة المنشآت المنتسبة لحاضنات الأعمال التقنية في تطوير الأسواق لمنتجاتها.

تقوم حاضنات الأعمال ببناء شبكات التواصل Networking عن طريق الدعوة لندوات ومعارض تستهدف استقطاب الجهات المحتمل استثمارها في المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات ، كما تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل فيما بينها للمشاركة في الخبرات وتجنب الازدواجية ، مع استمرار الحاضنات في التواصل مع المنشآت المتخرجة منها عن طريق تقديم بعض الخدمات التي كانت تقدمها لها قبل تخرجها ، لأن ذلك لا يساعد فقط في زيادة دخل الحاضنات ولكنها أداة تسويق فعالة تستفيد المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من المنشآت المتخرجة منها (مازي ، 2003: 54).

وبصفة عامة ، تقوم حاضنات الأعمال بتوفير العديد من الخدمات المختلفة الأخرى للمنشآت المنتسبة لها ، مثل القيام بتقديم خدمات التدريب كتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال أو بالاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامات الإنترنت وذلك لتعزيز فرص بقائها ونموها على المدى الطويل ، والقيام بتقديم خدمات التسويق ، وفي كثير من الأحيان يمكن تقديم هذه الخدمات من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنة ، وفي الحاضنات المرتبطة بجامعات ؛ يمكن الاستعانة بطلاب هذه الجامعات في تقديم بعض خدمات التسويق كما يمكن للحاضنات أيضا بناء الجسور بين المنشآت المنتسبة لها والهيئات المعنية بخدمات التصدير ، بينما يمكن للمجالس الاستشارية للحاضنات مراقبة تفاعل ونمو المنشآت المنتسبة لها مع المساعدة في وضع خطط العمل الخاصة بهذه المنشآت وتنفيذها ، فيما يمكن للمديرين التنفيذيين للحاضنات مساعدة المنشآت المنتسبة لها من خلال خدمات التعريف والتوصية إلى جانب الكثير من الخدمات غير المنظورة (Rustam,2001:75).

كما توفر الحاضنات المرافق الأساسية من مختبرات ومعامل وتجهيزات والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات ،كما تقوم بعض الحاضنات التقنية الصغيرة

بتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار ، ويتم توفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لحاضنات تقنية موجودة في المناطق التقنية من قبل هذه المناطق نفسها أو بالتنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين ا ، أما بالنسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث ؛ تعتبر استفادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من الأكاديميين والباحثين والطلاب في هذه الجامعات ومراكز الأبحاث عن طريق الإعارة أو بتقديم الاستشارات أو بالمشاركة في الأبحاث والتسويق من أهم الميزات التي توفرها للمنشآت المنتسبة لها (ESCWA,2000).

ولحاضنات الأعمال دور إضافي في التنسيق بين الجهات المعنية بدعم المنشآت الصغيرة ومشاركة هذه الجهات في المتابعة مع القطاعين الحكومي والخاص لتوفير سبل الدعم المختلفة اللازمة لنجاح هذه المنشآت خاصة ما يتعلق منها بالتمويل مثل إنشاء صناديق لتمويل المنشآت الصغيرة بشروط ميسرة وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية لهذه المنشآت (Rustam,2001:76).

ووجد (البطاط ، 2004) إن حاضنات الأعمال آلية جديدة وفعالة للارتقاء بالصناعات الصغيرة بتقديمها منظومة متكاملة من الخدمات والمقومات التي تحتاجها لاسيما في المرحلة الأولى لبنائها.

وقد ساهمت الحاضنات الصناعية في النمو الاقتصادي بتشجيع ولادة وديمومة الشركات الصغيرة ومكافحة البطالة وقيامها بدور المكاتب الاستشارية ، إضافة لتوليدها القيم المضافة الكفيلة بتحقيق التطور الاقتصادي.

أما بالنسبة الى التحديات التي تواجه قيام حاضنات أعمال في الدول العربية: فيواجه قطاع المعلومات والاتصالات والتكنولوجية الجديدة العديد من التحديات في الدول العربية ، مما يحول دون تطوير تقنيات جديدة مثل الحاضنات وحدائق العلوم وغيرها من المستحدثات التكنولوجية. إن هذه التحديات يمكن ارجاعها إلى العوامل التالية: (شلبي ،2002: 37).

أ – العامل القانوني و التشريعي:

قلة النصوص التشريعية والقانونية الميسرة والمسهلة لنشاط الإبتكار والإختراع. وقلة أو بالأحرى غياب النصوص القانونية في الكثير من الدول العربية حول وضعية الباحث (قانون الباحث المبدع/المخترع).

ب – العامل المؤسساتي والتنظيمي:

غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الإبتكارات (هياكل التثمين ، مراكز تقنية وإبتكار ، شبكات نشر الإبتكارات والتطوير الصناعي).وضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية. فضلاً عن نقص الكفاءات العلمية والتكنولوجية المختصة ذات التأهيل العالي ، وإنعدام حركية الباحثين ، وهجرة الأدمغة ، وعدم تسويق نتائج البحث العلمي ، وإنعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبتكار والإختراع (بنوك، وكالات، صناديق، مؤسسات).

ج – العامل المالي:

التعبئة الضعيفة لرؤوس الأموال ، وانعدام محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين للبحث/التطوير والابتكار (ضعف تمويل البحث في الدول العربية حيث لم يصل بعد إلى 1% من الناتج القومي الخام). وضعف ميزانيات البحث/التطوير والإبتكار داخل الشركات الصناعية العربية (تعتبر مساهمتها ضعيفة في مجمل النفقات المخصصة من طرف الدول العربية للبحث/التطوير والإبتكار مقارنة بتلك التي تخصصها مثيلاتها في البلدان الصناعية) (Badran,2003:66). والجدول (1) يوضح نفقات البحث والتطوير في الدول العربية مقارنة بالبلدان الصناعية.

جدول (1)

نفقات البحث والتطوير في الدول العربية مقارنة مع البلدان الصناعية

البلدان	نفقات البحث والتطوير%
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD	94.4
مجموعة الدول الصناعية السبع G-7	87.7
الدول حديثة التصنيع NICs	4.8
اخرى	0.8
العالم	100
العالم العربي	0.19

Source: Badran, 2003:65

فضلاً عن عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة. والجدول التالي يبين الفرق الشاسع فيما يخص نفقات البحث و التطوير بين القطاع الخاص والقطاع العام في الدول المتقدمة والدول العربية. والجدول (2) يوضح مساهمة الدولة والقطاع الخاص في البحث والتطور خلال عقد التسعينيات.

جدول (2)

مساهمة الدولة والقطاع الخاص في البحث والتطوير (%) في التسعينيات

الدولة	القطاع العام	القطاع الخاص
اليابان	%20	%80
المانيا	%30	%70
الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الاخرى	%50	%50
الدول العربية	%90	%10

المصدر: كريم ، 2006: 55

فضلاً عن ما تقدم من تحديات تواجه حاضنات الأعمال هناك جملة من المشاكل التي تواجهها ، ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي: (بوزيان والزياني ،2006: 536).

1- قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتهجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بهم.

2- عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها ، الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل ، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة.

3- التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية ، الإدارية ، والمالية ، وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة هذا الطلب على مستوى الطموح المغالى فيه.

المطلب السادس- تجارب ناجحة في ميدان حاضنات الأعمال ودعمها للمشاريع الصغيرة:

أ- التجارب العالمية:

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر تجربة الولايات المتحدة من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال ، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة ، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية من عام 1984 عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA بالإهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها ، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي (20) حاضنة ، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام 1985 ، وفي نهاية عام 1999 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي (800) حاضنة (NBIA,2000). ويلخص لنا الشكل (4) تطور عدد الحاضنات في الولايات المتحدة خلال الفترة 1981 – 2000.

الشكل (4)

تطور عدد حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة خلال الفترة 1981 – 2000

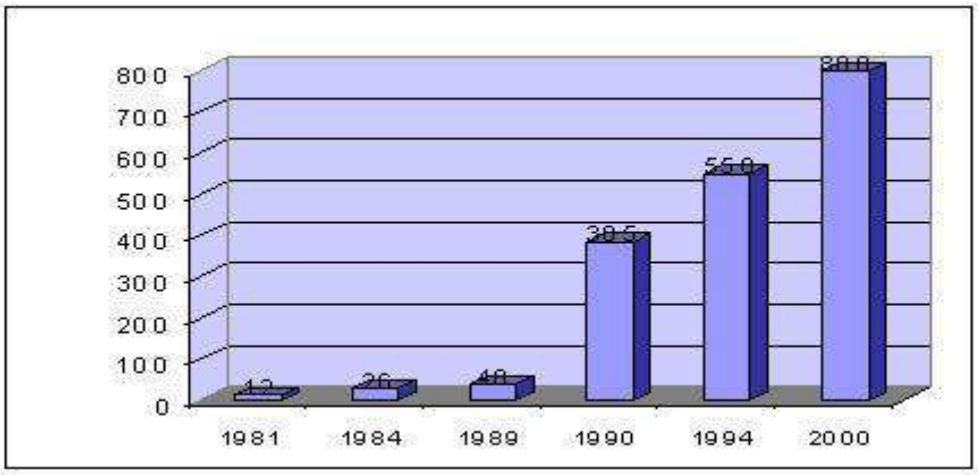

Source: National Business Incubator Association, best practice report, 2000

بالإضافة إلى وجود الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA يوجد عدد من شبكات الحاضنات في الولايات المختلفة نذكر منها على سبيل المثال:جمعية تكساس لحاضنات الأعمال ؛ شبكة حاضنات ولاية نيوجرسي. وتذكر إحصائيات جمعية تكساس لحاضنات الأعمال ، أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن (80%)وأن معدل نموها يزيد من (7) إلى (22) ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال ، وقد تم إنشاء (19) ألف شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح ، تم من خلالها خلق أكثر من (245) ألف فرصة عمل دائمة (الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ،2003: 127).

تتوزع حاضنات الأعمال جغرافياً على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتختلف مساحات هذه الحاضنات ما بين (12) ألف متر مربع في أكبرها ، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي (5) آلاف متر مربع ، بينما يبلغ متوسط عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي (20) مشروعاً. ويبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة ، حاضنات لا تهدف إلى الربح حوالي (51%) من مجموع الحاضنات ، من بينها (20 %) تمولها المؤسسات التعليمية الحكومية وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الإقتصادية في المجتمعات المحيطة. بينما تمثل الحاضنات التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو شركات صناعية حوالي (8%) من حاضنات الأعمال في أمريكا ، وتعتبر نسبة (16 %) من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية من النوع المشترك ، حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة ، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الإستشارات والخبرات ، بالإضافة إلى تمويل المشروعات. كما أن5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية ، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية ، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة ، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة (NBIA,2000).

2- **تجربة الصين**: ابتداء من عام 1985 قامت الصين بعملية تحول وإعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي ، وذلك بهدف توجيه البحوث العلمية النظرية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصاد. وفي عام 1988 بدأت الصين بإعداد برنامج قومي مركزي يعرف باسم "**Torch**" والذي تمحور حول ثلاثة نقاط أساسية للنهوض بالبحث العلمي ، وتعظيم نتائجه، هي: تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي ، وتنمية وتطوير التكنولوجيات العالية وتطبيقاتها ، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية. هذا البرنامج الضخم يرتكز على إعادة هيكلة البحث العلمي وإعطاء دفعة جديدة له من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: (الشبراوي ،2003: 80).

- التركيز على تسويق الأبحاث.
- تطوير التصنيع.
- الإتجاه نحو العولمة.

وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج قد أدى إلى إنشاء (54) حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات ونجح في إقامة (465) حاضنة حتى أكتوبر عام (2002) جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية ، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة ، ووصل عدد الشركات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى (20.796) شركة تنتج منتجات عالية التكنولوجيا ، يعمل بها حوالي (2.51) مليون شخص أغلبهم ذوو مؤهلات عالية ، وبلغ مجموع دخل هذه الشركات حوالي (115)مليار دولار أمريكي ، نتج عنها مبلغ (13) مليار دولار أمريكي من الضرائب ، وبلغت مكاسب هذه الشركات من التصدير لهذه المنتجات التكنولوجية حوالي (18.6) مليار دولار أمريكي ، وفي نهاية عام 2001 بلغ مجموع عوائد الشركات في هذه الحدائق التكنولوجية إلى رقم قياسي هو (150)مليار دولار أمريكي (الشبراوي ،2003: 82). والشكل (5) يوضح تطور حاضنات الأعمال في الصين.

الشكل (5)

تطور حاضنات الأعمال في الصين

المصدر: الشبراوي ، 2003: 84

3- تجربة ماليزيا: على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة. قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996- 2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال ، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض ، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية **-MTDC-** Malaysian Technology Development Corporation التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزي ، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل (ESCWA,2007:99).

وتمثل هذه الشركة مركزاً لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة ، تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة ، مثل مجالات الوسائط المتعددة (Multimedia) والتكنولوجية الحيوية. وقد قامت هذه الشركة حديثاً بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير ، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة ، ومن الأمثلة لبعض المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية: الحاضنة التكنولوجية (UPM-MTDC Technology Innovation Centre) والتي تم افتتاحها في عام 1997 ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة (31) شركة تعمل معظمها في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة. وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالاً ناجحاً لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم أيضاً بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة ، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية خصوصاً في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة ، حيث تمت إقامة مشروع Multimedia Super Corridor, MSC والذي يعتبر من أضخم المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

كما تم افتتاح مركز الإبداع التكنولوجي (UM-MTDC Technology Innovation Centre) في شباط عام 1999 ، ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الإتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة. فضلاً عن أفتتاح مركز التكنولوجيا الذكية (UKM-MTDC

Smart Technology Centre) ، هذا المركز أفتتح في ايلول 1999 ، ويوجد به حوالي عشر شركات تعمل بنجاح ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية (الشبراوي ،2003: 85).

ب- التجارب العربية:

1- تجربة مصر: تعتبر التجربة المصرية في ميدان حاضنات الأعمال التجربة الأولى على مستوى الدول العربية ، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة ، ولتجسيد هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في جويلية 1995 والتي كانت تهدف أساسا إلى:(درويش ، 2005).

- نشر وتنمية ثقافة العمل الحر ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة بكافة أنواعها عن طريق وضع آليات تسمح بتقديم كافة الخدمات الإستشارية والفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية عن طريق مفهوم حاضنات الأعمال.

- إنشاء وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على إعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات.

- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات ؛ وقد قامت الجمعية بوضع خطة إستراتيجية لإقامة عدد من الحاضنات والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية في عدد من المحافظات من خلال خطة زمنية محددة وبدعم تمويلي من الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يقوم بدور ريادي في إقامة الحاضنات في مصر.

قامت الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال بتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية بوضع إستراتيجية لإقامة (21)حاضنة أعمال وتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي تغطي كافة أنحاء الجمهورية ، وذلك خلال الخطة الزمنية التي كان من المفترض الانتهاء منها في الفترة 1997-2003 وتهدف خطة الجمعية إلى إنشاء حاضنات تخرج حوالي (150) مشروع كل عشر سنوات وتوفر (2900) فرصة عمل، وقد بدأت عدة مشروعات بالتنسيق مع الجامعات المصرية. ولقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة وإدارة (12) من حاضنات الأعمال والتجمعات العلمية والتكنولوجية والصناعية تغطي بعض محافظات الجمهورية (Shalaby,2004:20).

أما أهم الإنجازات التي حققتها الحاضنة ، فقد بلغ إجمالي عدد المتقدمين للحاضنة حوالي (220) صاحب فكرة مشروع حتى نهاية عام (2003) ، تم اختيار منها (18) مشروعاً ، أدت إلى إنتاج منتجات جديدة ومبتكرة ومعظمها ينتج لأول مرة في مصر، نذكر من بينها:(كريم ،2006: 132).

- جهاز مغير سرعات المحركات.
- جهاز رسم القلب باستخدام الحاسب الآلي.

- جهاز إختبار التشويش على الكروت الإلكترونية.
- جهاز تحكم في حركة المصاعد الكهربائية.
- كرسي متحرك كهربائي للمعاقين.
- أسطوانات ليزر CD-Rom للتدريب على إلكترونيات باللغة العربية .
- معامل للكروت الإلكترونية للجامعات.
- أنظمة إدارة العملية التعليمية وربطها بأولياء الأمور.
- أغطيه متطورة ومنتجات دعائية للسيارات.
- برامج تحليل أداء المشروعات الصغيرة بالذكاء الصناعي.

2- التجربة التونسية: إنطلقت التجربة التونسية في ميدان الحاضنات عام 2001 نتيجة للاتفاق بين وزارة الصناعة والطاقة ، ممثلة في وكالة الصناعة والتكنولوجيا API ، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قصد تنمية قطاع الحاضنات في تونس ، وقد تضمنت الاتفاقية الشروط التالية: (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ،2005: 16).

- تلتزم الجامعات بتخصيص مواقع ومباني مناسبة لإقامة الحاضنات.
- تلتزم وكالة الصناعة بتقديم التمويل اللازم لبدء نشاط الحاضنة.
- يتم إدارة الحاضنات بواسطة لجان مشتركة بين الوكالة والجامعات.

وفي هذا الإطار، قامت وكالة الصناعة في تونس بالتعاون مع عدد من الجامعات بإقامة مجموعة من الحاضنات هي : (ESCWA,2007:160-161).

- حاضنة صفاقس للإبداع بالمعهد الوطني للمهندسين بصفاقس.
- حاضنة قفصة لتكنولوجيا المستقبل بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية.
- حاضنة قابس للتطور التكنولوجي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية.
- حاضنة سوسة للإبتكار التكنولوجي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية.
- حاضنة رادس للإضافات التكنولوجية بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية.
- حاضنة نابل التكنولوجية بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بنابل.
- حاضنة القيروان للتجديد التكنولوجي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية.

لقد كان لنشأة حاضنات الأعمال في تونس من قبل وكالة النهوض بالصناعة ومركز المساندة لبعض المؤسسات وجهات اقتصادية وعلمية دور في تأهيل المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية. ولم تكن أهداف الحاضنات تختلف كثيراً عن أهداف باقي الحاضنات الأخرى ويمكن إجمالها على النحو التالي :(مرتجي ، 2004: 77).

- ربط الحاضنات بالجامعات التونسية.
- دعم المشاريع الصغيرة في مجال التقنية المتطورة.
- دعم المشاريع الصغيرة من أجل زيادة قدرتها التنافسية .

هذا وبالإضافة الى ذلك فإن الحاضنة لكي تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة على أكمل وجه ، فإنها تتكون من عدد من اللجان لضمان عملها ومنها لجنة الإسناد والتوجيه والتي تعمل على وضع الأهداف الرئيسية الخاصة بالحاضنة وتنظيم عمل الحاضنة ، وهناك لجنة خاصة بانتقاء المشاريع الصغيرة والتأكد من انطباق الشروط عليها والتعامل معها ، وتقديم كافة وسائل الدعم والخدمات الضرورية من توفير للمكان اللازم للإيواء وخدمات الهاتف والبريد والانترنت والحاسوب وتقديم المشورة اللازمة في كافة النواحي (السنوسي ، 2003: 141-142).

3- التجربة المغربية: تم تأسيس أو حاضنة للمشروعات في المغرب تحت مسمى فضاء المقاولة سنة 1998 وبرعاية المصرف الشعبي ، وذلك انطلاقاً من تجربته في مجال تقديم القروض للمشروعات الصغيرة وكافة وسائل الدعم والرعاية لها. وقد حددت مهام هذا الفضاء على النحو التالي: (السنوسي ، 2003: 140).

- توفير كافة الإمكانيات الداعمة لانطلاق أي مشروع جديد.
- المساعدة في إعداد الدراسات اللازمة والخاصة بأي مشروع.
- إنشاء مركز خاص بتوفير النصح والمشورة حول مرحلة التأسيس والعمل.
- توفير جملة من الخدمات وعلى رأسها الخدمات المكتبية والإدارية والمالية.
- نشر ثقافة فكر الحاضنات ودورها في دعم المشاريع الصغيرة.

ولا تختلف طبيعة الخدمات التي تقدمها الحاضنات عن تلك التي أوردناه عن الحاضنات من تقديم الخدمات الإدارية والسكرتارية والمالية والاستشارية وحتى التسويقية للمشاريع الصغيرة.

4- التجربة الأردنية: كانت البداية الأولى لدعم المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا في أواخر الثمانينات ، والذي يعمل بشكل أساسي على دعم المشاريع الصغيرة ، وذلك من خلال احتضان المشاريع وتوفير بعض الخدمات المالية والفنية والإدارية والتسويقية لها ، وبالتالي يمكن إجمال أهم أهدافها على النحو التالي: (دردير ، 2007: 45).

- دعم أفكار الرياديين والأبحاث وتحويلها إلى أعمال ناجحة اقتصادياً وتجارياً.
- توفير الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل خدمة المشروعات الصغيرة وإنجاح مشاريعها.
- ربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع التقنية المتطورة.
- تشجيع التطور التقني بما يخدم المشاريع الناشئة.

وبشكل عام فإن الحاضنات تشترك في تقديم عدد من الخدمات أهمها:(ESCWA, 2007:25-26).

1- مكان مؤثث بإيجار منخفض ويرتفع بالتدرج في حال أصبحت المؤسسة تحقق الأرباح ، من أجل تشجيعها على ترك الحاضنة وبالتالي فتح المجال أمام مشاريع أخرى للدخول إلى الحاضنة.

2- المساعدة في الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل وبشروط مناسبة للمشاريع الصغيرة.

3- توفير بعض الخدمات الإدارية مثل السكرتارية ، الاستقبال ، الهاتف ، الحاسوب ، الصيانة وغيرها من الخدمات الضرورية للمشاريع.

4- تقديم بعض الخدمات التسويقية والاستشارية.

تشير التجارب العالمية في ميدان حاضنات الأعمال إلى كفاءتها ودورها الكبير في رفع نسب نجاح المؤسسات الصغيرة ، وفي هذا المجال تعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحاً في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة. فحاضنات الأعمال تعتبر وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وخصوصا المبدعة ، فهي تساعدها على التغلب على مشاكل التأسيس والإنطلاق ، وتطوير وتسويق منتجاتها ، خصوصا في ظل الأوضاع الحالية ، والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة ، ويتركز الدور الرئيسي للحاضنات على احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة نظرا لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبل الأفكار الجديدة.

ان تجارب الدول آنفة الذكر في بناء وأستحداث حاضنات الأعمال جديرة بالاهتمام والدراسة كونها ركزت بشكل اساسي على إدارة إمكاناتها وطاقاتها واستثمارها لبناء دولة قوية قادرة وآمنة ، ووضعت الآليات والخطط وحددت الاهداف وعملت على تنفيذها. وهذا يتفق مع ما جاء في فرضية البحث في "ان حاضنات الأعمال يمكن ان تفضي الى تحقيق مردود ايجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل ، من خلال دعمها للمشاريع الصغيرة ونشوء مؤسسات واعدة كفيلة بخلق فرص عمل تساهم في استيعاب الكثير من العاملين وبالأخص الشباب فهم الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة". فقد عملت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على استثمار معرفتها وادارتها بالشكل المطلوب ، مما جعلها تصل بمجتمعاتها الى حالة يمكنها فيها من إنتاج المعرفة وابتكار وسائل إنتاج جديدة تساعد في تأمين حاجاته وإحراز مزيد من التقدم والرفاهية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الأستنتاجات:

1- تعتبر حاضنات الأعمال من المستحدثات التكنولوجية الحديثة التي تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة لتجسيدها على أرض الواقع.

2- تعمل الحاضنات على زيادة نسبة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من % 50 إلى 80%.

3- إن الحاضنات تعمل على توطيد العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية التي ترغب في الحصول على الخبرة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية.

4- حاضنات الأعمال تعتبر كأي مشروع قائم بحد ذاته ، يجب الاهتمام بجميع الأمور التي قد تؤدي إلى نجاحه ومن ضمنها الاهتمام بجميع الأمور الادارية والمالية والتسويقية لها ، هذا بالاضافة إلى الاهتمام بجميع الأعمال التي تقوم بها ومن ضمنها آلية مساعدة المشاريع الصغيرة لما سيعود عليها بالنفع ويحقق نجاح الحاضنة.

5- الهدف الرئيس من حاضنات الأعمال هو العمل على دعم وتطوير المشاريع الصغيرة لما له من دور في تقليل نسبة البطالة وتحويل أفكار المبدعين في مجال تكنولوجيا المعلومات وتنمية مواهب هذه الفئات ومساعدتها على النجاح والرقي.

6- لحاضنات الأعمال دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تقديم كافة وسائل الدعم للمشاريع الصغيرة والمساهمة في تطويرها بكل ما أمكنها من طاقة ، وبالتالي المساهمة في تطوير قطاع التكنولوجيا والذي هو محور عملها الرئيسي.

7- يقاس نجاح حاضنة الأعمال بعدد المنشآت التجارية الصغيرة الجديدة المتخرجة منها خلال فترة محددة والتي تستمر في التطور بعد تخرجها لتصبح منشآت متوسطة أو حتى كبيرة، وبما تحققه من تشجيع المبادرات وتنمية روح المخاطرة وخلق فرص عمل جديدة مع اجتذاب الصناعات المطلوبة ، وما ينتج عن كل ذلك من أرباح مقبولة لمالكيها وعوائد ضريبية إضافية للحكومة. فضلاً عن ما تحققه في نشر التقنية وتبني وتطوير أفكار وبراءات اختراعات الأكاديميين والباحثين تجاريا.

8- يؤدي مدير الحاضنة دورا أساسيا في نجاح الحاضنة ، إذ .يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات بمجال تخطيط الأعمال والإدارة والتسويق والمحاسبة. كما أنه من المهم أن تكسب الحاضنات الدعم المعنوي والعلاقات التجارية للسكان المحليين القاطنين بمكان تواجد الحاضنة. وقد يأتي الدعم من المحافظة أو من الجامعات أو الشركات الكبيرة.

9- يعُد موضوع انتقاء مشروعات الحاضنة مهم جداً لنجاحها ، إذ كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة زادت فرص اجتذاب أفكار تمتلك القدرة على النجاح. وتتباين هذه المعايير فيمكن أن تتضمن امتلاك القدرة على النمو السريع Exponential growth وأن تكون متعلقة بتقنيات متقدمة ، وتقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة ، وأن تكون لدى صاحب المشروع المتقدم فكرة مبتكرة أو اختراع.

10- إن المتقدمين عادة للانتساب للحاضنة بحاجة إلى التمويل ومعرفة بدائله المختلفة. وبمقدور الحاضنة أن تجمع معلومات جيدة عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض المختلفة وكبار المستثمرين ، وبلورة متطلبات المنتسبين والعمل كحلقة وصل بين منتسبيها وبين الممولين والمستثمرين الكبار.

11- يمكن تحسين صورة الحاضنة من خلال وجود مبنى جديد أو مجدد ، ووجود صلات بالمؤسسات المحلية الرئيسية ، ووجود صلات جيدة بالصحافة وعلاقات عامة محلية ، ووجود كل من مدير ناجح على رأس العمل ومنشآت واعدة ومنشآت متخرجة ناجحة. إن الارتباط بالحاضنة وقصص النجاح التي تصنعها ، كلها أمور تساعد في خلق فرص النجاح مما يفيد الحاضنة ومنشآتها المختلفة.

12- إن الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم ، ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب ، ولكن يشمل أيضا نمو وتطور الشركات بعد تخرجها من الحاضنة. ومثل هذه المعلومات تفيد الحاضنة في تخطيط وتقديم خدماتها ، والأهم من ذلك تسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع نموها بصورة غير تقليدية.

ثانياً- التوصيات:

1- القيام بنشر التثقيف والتوعية بأهمية أنشطة الإبتكار والإختراع على كل المستويات (مدارس، معاهد، جامعات،...الخ) .

2- تنظيم سوق عربي للإبتكارات والحاضنات بالتعاون مع المنظمات المهنية الدولية بهدف الربط بين حاملي المشاريع والمخترعين والمبتكرين والمستثمرين.

3- إصدار النصوص القانونية المتعلقة بقانون حول الإبتكار والحاضنات لتوثيق الروابط بين المختبرات والجامعات من جهة ، والعالم الصناعي من جهة أخرى. بقصد تسهيل نقل التكنولوجيا من البحث العمومي نحو الشركات والسماح بتثمين البحوث العلمية. فضلاً عن نص قانوني يمكن بموجبه خلق تعاقدات بحث/تطوير وإبتكار بين الوكالات ، المختبرات ، المعاهد ، الحاضنات.

4- منح قروض بدون فائدة للمبتكرين الشباب من أجل توفير الشروط الملائمة لإطلاق طاقاتهم.

5- من المهم ربط الصناعة بالبحث والتطوير في الجامعات ، لذا يجب تقديم بعض الإعفاءات الضريبية وسياسات تحفيزية أخرى.

6- تخصيص على الأقل نسبة (1%) من الدخل القومي على البحث والتطوير للنهوض بهذه التكنولوجية الجديدة.

المصادر

أولاً- العربية:

1- ابو قحف،عبد السلام ، (2003) ، مقدمة في الأعمال، دار الجامعة الجديدة للنشر ،القاهرة/مصر .

2- الاسكوا ، (2007) ، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، حاضنات الأعمال التكنولوجية ، الأمم المتحدة.

3- البطاط / كاظم احمد ، الموسوي ، صفاء عبد الجبار ، (2007) ، قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الاعمال ، جامعة كربلاء ، كربلاء – العراق.

4- البطاط ، كاظم احمد حمادة ، (2004) ، الحاضنات الصناعية – مدخل جديد لتنمية الصناعات .الصغيرة ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، كربلاء – العراق.

5- بوزيان ، محمد بن ، الزياني ، الطاهر، (2006) ، دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف/ الجزائر .

6- الجودر ، احمد عبد الرحمن علي ، (2005) ، الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال المؤتمر السنوي السادس في الادارة ، دور الادارة العربية في اقامة مجتمع المعرفة وورشة عمل حاضنات الأعمال ، صلالة/سلطنة عمان.

7- دردير ة ، صالح ، (2007) ،الحاضنات واهميتها لتطوير المشروعات الصغرى ، الملتقى الاقتصادي .

8- درويش ، أحمد يونس ، (2005) ، الحاضنات من الفكرة إلى الواقع ، ملتقى تنمية الموارد البشرية صندوق تنمية الموارد البشرية ، مصر.

9- الدوري ، زكريا مطلك ؛ صالح ، أحمد علي ، (2009) ، ادارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستيراتيجي عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية.

10- رحيم ، حسين، (2003) ، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف /الجزائر.

11- السنوسي ، رمضان ؛ الدويبي ، عبد السلام بشير ، (2003) ، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي – ليبيا ، الطبعة الأولى.

12- الشبراوي ، عاطف ، (2003) ، دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الصناعي والاقتصادي، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية ، القاهرة ، مصر.

13- الشبراوي ، عاطف ، (2002) ، تجارب عالمية وعربية لتشجيع الإبداع التكنولوجي"، ندوة مراكز البحوث الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، مارس،2002.

14- الشبراوي ، عاطف، درويش ، أحمد ، (2003) ، نماذج عربية ناجحة لحاضنات الأعمال حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية ، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية، القاهرة /مصر.

15- شلبي ، نبيل محمد ، (2002) ، نموذج مقترح لحاضنة أعمال تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض/السعودية.

16- عطار ، نائلة حسين ،(2008) ، حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية .

17- عمر ، أيمن علي ، (2007) ، ادارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن ، الدار الجامعية ، مصر.

18- الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، (2003) ، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو إقتصادي منشود منتدى الرياض الإقتصادي :نحو تنمية إقتصادية مستدامة، الرياض/السعودية.

19- كريم ، قاسم ، (2006) ، دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف/الجزائر .

20- مازي ، عبد الرحمن بن عبد العزيز ، (2002) ، دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض /السعودية.

21- مرتجي،سيد ناجي، (2004)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة : المفهوم والمشكلات واطار التطوير ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكاليات وآفاق التنمية ، القاهرة/ مصر.

22- المزيدي والخضرا ، (2000) ، دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المشاريع الابداعية ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة في الوطن العربي ، القاهرة/مصر.

23- المشري ، صالح محمد ، (2011) ، دور حاضنات الأعمال والابتكار التقني في تنمية الابداع وتشجيع المبدعين ، ورشة عمل تنمية الموارد البشرية " ادارة رأس المال البشري " ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة / مصر .

24- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، (2008) ، دليل الحاضنات الصناعية ، الرباط /المغرب.

25- هيكل ، محمد ، (2003) ، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، القاهرة /مصر.

ثانياً– الأجنبية:

1- Badran, Adnan, (2003), “Arab R&D Profile: Comparative Analysis & Capacity Building” MIT Arab Alumni 4th annual Conference “Human & Economic Development” Dubai. Development, Mansoura University, Faculty of Commerce, Cairo.

2- Elena, Scaramuzzi, (2002) Incubators in developing countries: status and development Perspectives, World Bank, Washington.

3-ESCWA, (2000), Science/Technology Parks and Incubators in ESCWA Member Countries: Models and Criteria”, Expert Group Meeting, Technology Capacity Building Initiatives, United Nations, New York.

4- ESCWA, (2007), Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA member's countries, United Nations, New York.

5- National Business Incubator Association, best practice report, 2000.

6- National Business Incubator Association, best practice report, 2006.

7- OCDE, (2007), TECHNOLOGY INCUBATORS: nurturing small firms, OCDE, Paris.

8-Rustam Lalkaka, (2001), “Technology Business Incubators: Characteristics, Benefits, Performance”, APCTT-GOI International Workshop on TBIs Bangalore, India.

9- Shalaby N.M, (2004), Startup Entrepreneurs Investigation in Dakahlia, Egypt. 16th International conference on SMEs in Arab nation and the horizons of sustainable